العراقية جادة في الصلح مع المالكي

كروفر بين علاوي ورئيس الوزراء.. ودولة القانون: نرحب بالمبادرات من دون شروط

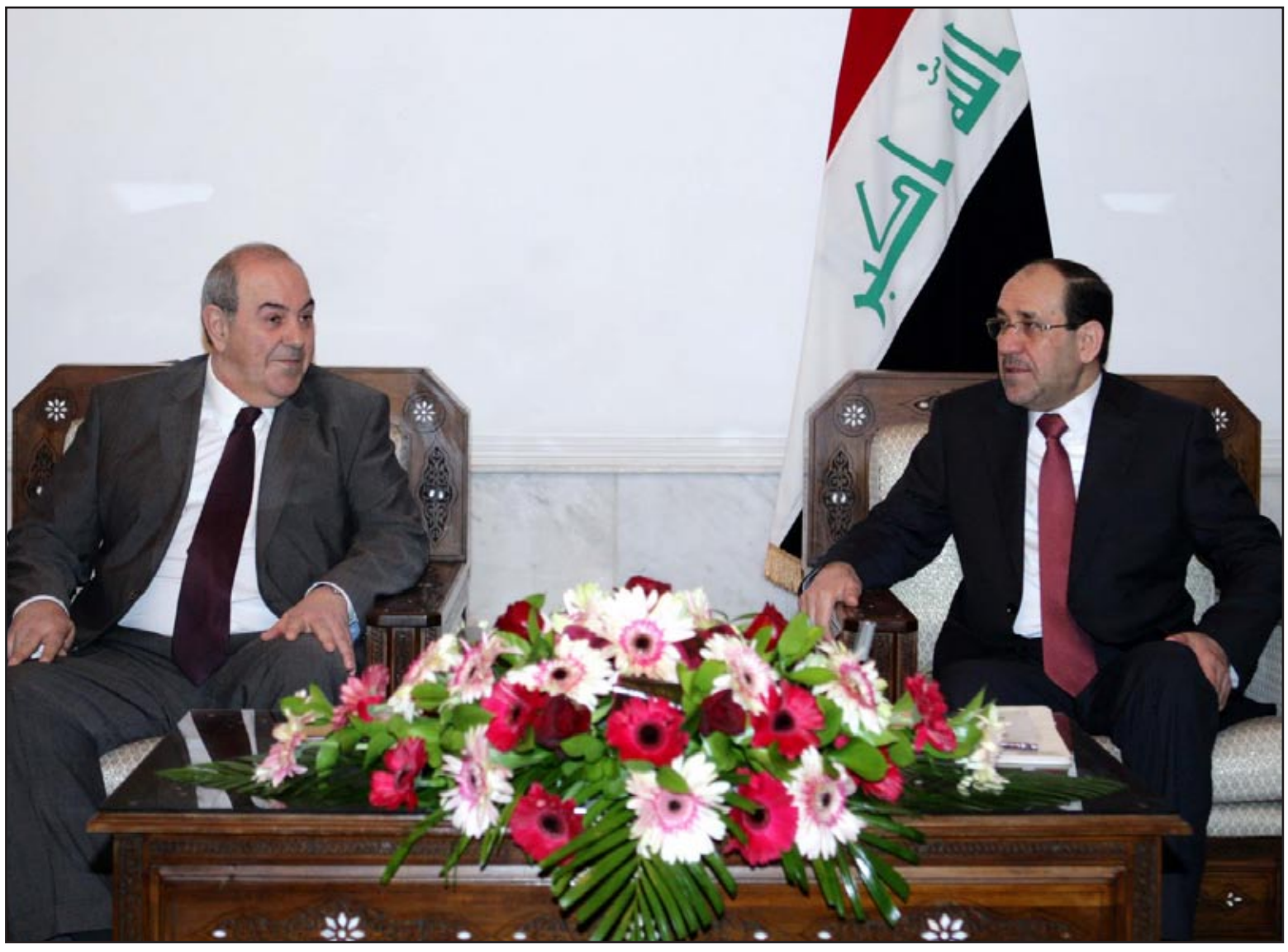

المالكي وعلاوي في لقاء سابق

بغداد / المدى

اعتبرت القائمة العراقية، الخميس، أن دعوة زعيمها إياد علاوي للمصالحة مع رئيس الوزراء نوري المالكي، حرصاً وطنياً على استمرار العملية الديمقراطية، مؤكدة أنها جاءت في وقت تشهد فيه الساحة العراقية والإقليمية ظروفاً صعبة، فيما دعت المالكي إلى تلبيتها خدمة للعراق وشعبه.

وقال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور في بيان صدر، امس، وتلقت (المدى) نسخة منه ، إن "دعوة زعيم القائمة إياد علاوي للمصالحة والحوار تنطلق من حرصه الوطني العالي على استمرار العملية الديمقراطية"، مبيناً أنها "جاءت من قراءة عميقة لأوضاع الوطن التي تتطلب حشد الجهود لبناء عراق مستقر بعيداً عن الأزمات الدولية والإقليمية التي قد تدفع بالعراق إلى حافة الهاوية".

وكان زعيم القائمة العراقية إياد علاوي أعلن، في الخامس من كانون الأول الحالي، عن استعداده للمصالحة مع رئيس الوزراء نوري المالكي في حال التنازل عن مواقفه ضده، معتبراً أن الوقت الحالي يعد ذهبياً للمصالحة الحقيقية، فيما حذر من توترات ليست لها نهاية بخلاف المصالحة.

وأضاف عاشور أن دعوة علاوي "تمثل منتهى الحرص للحفاظ على عراق آمن متطور يقوده أبناؤه بالحوار والتفاهم والشراكة في اتخاذ القرارات المصيرية بعد أن لمس أن هناك ابتعاداً عن القرار المصيري"، مشيراً إلى أن ما أكده زعيم القائمة العراقية "من ضرورة تنازل الأطراف لمصلحة الوطن هو خارطة طريق للمرحلة المقبلة يرسمها بعد أن سبق وتنازل عن رئاسة الحكومة وأعلن تنازله عن مجلس السياسات العليا".

وأكد عاشور أن دعوة علاوي "جاءت في وقت تشهد فيه الساحتان العراقية والإقليمية ظروفاً صعبة لا بدّ من مواجهتها بوحدة وطنية وموقف موحد"، موضحاً أن علاوي "أبدى مبادرة تعاونه مع رئيس الوزراء نوري المالكي من اجل المصالحة وألقى الكرة في ملعب الحكومة بانتظار استجابتها لدعوته ورسم ملامح جديدة لعراق ما بعد الانسحاب".

واعتبر عاشور أن "موقف زعيم القائمة العراقية منطلق لمرحلة جديدة"، داعيا رئيس الوزراء نوري المالكي إلى ابداء التعاون مع الدعوة واستثمارها لخدمة العراق وشعبه".

وكان ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي أكد، في السادس من كانون الأول الحالي، أن حواراته مع القائمة العراقية مستمرة ولم تتوقف، مشيرا إلى عدم وجود قضية شخصية بين المالكي وعلاوي، وأن كل ما في الأمر هو اختلاف في بعض الرؤى والأفكار.

وتشهد العلاقات بين ائتلافي رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي ورئيس الوزراء الحالي نوري المالكي توتراً يتفاقم بمرور الوقت في ظل بقاء نقاط الخلاف بينهما عالقة من دون حل، خصوصاً على خلفية اختيار المرشحين للمناصب الأمنية في الحكومة، وتشكيل مجلس السياسات الستراتيجية العليا الذي اتفقت الكتل على تأسيسه في لقاء أربيل ولم تتم المصادقة على قانونه حتى الآن، فضلاً عن تصريحات يطلقها رئيس الحكومة وأعضاء في كتلته تشكك بأهمية المجلس ودوره وعدم دستوريته، حتى وصل الأمر إلى حد أن قال المالكي إنه لا مكان للمجلس في العراق.

وكانت العراقية قد أكدت أن على دولة القانون إبداء المرونة اللازمة لإنجاح المصالحة التي دعا إليها زعيم القائمة العراقية إياد علاوي بينه وبين رئيس الوزراء نوري المالكي، والتي كانت تهدف بحسب نواب في العراقية لتقريب وجهات النظر بين الغريمين، مؤكدين: أن المرحلة الحالية تستوجب حسم الخلاف والتوجه نحو مرحلة ما موجود لذا فمن الضروري وجود المصالحة في هذا الوقت، كما أن مضمون المصالحة سيكون هو الاتفاق على الاتفاقيات الموجودة وتوسيعها وتعديلها ويكون هنالك نفس مفتوحة من الجميع .

أما ائتلاف دولة القانون من جانبه أكد: أن المالكي سيستجيب إلى مبادرة علاوي للمصالحة على ألا تحمل شروطا مسبقة، فضلاً عن أن يُخصص لقاء لإشاعة روح التسامح من دون الخوض في قضايا لا تتوافق مع الثوابت الوطنية ، حيث بيّن النائب عن ائتلاف دولة القانون "عبود العيساوي: بشكل أكيد سيستجيب رئيس الوزراء لمطلب زعيم القائمة العراقية إياد علاوي ، ولأكثر من مرة أكد المالكي انه مستعد للحوار ومستعد للجلسة المشتركة لكن ضمن الثوابت الوطنية التي تغلب على كل خلاف شخصي ، مبيناً: أن الخلافات السياسية موجودة ومن الضرورة أن يكون هنالك حوار وجلسة مشتركة داعياً العراقية وعلى رأسها علاوي الى الارتقاء والتسامح مع الآخر وأن يكون الجنح للصلح والتفاهم من دون شروط ومن دون شكوك بنيات الآخر، لأن الظرف يتطلب من الجميع الجلوس على طاولة واحدة.

وكان زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، أعلن الاثنين (٥ كانون الأول ٢٠١١)، عن استعداده للمصالحة مع رئيس الوزراء نوري المالكي في حال التنازل عن مواقفه ضده، معتبراً أن الوقت الحالي يعد ذهبياً للمصالحة الحقيقية، فيما حذر من توترات ليست لها نهاية بخلاف المصالحة.

وأكد الشعلان: أن هنالك انسحابا وخوفاً من حدوث فراغ أو إشكالات أمنية مما هو بعد الانسحاب الأمريكي.

وقال النائب حسين الشعلان: إن الظرف يستوجب مثل هكذا مبادرة التي طرحها رئيس القائمة العراقية إياد علاوي ، مؤكداً: أنه على الطرف الآخر والمقصود به دولة القانون وشخص رئيس الوزراء نوري المالكي ، أن يتقبّل المصالحة وان يسمع الرد الايجابي لهذا الطرح . وأضاف الشعلان: أن هنالك انسحابا وخوفاً من حدوث فراغ أو إشكالات أمنية مما هو

النزاهة تفتح ملفات فساد خطيرة.. والمالية في مقدمتها

بغداد / المدى

جددت لجنة النزاهة النيابية مطالبتها لهيئة النزاهة بفتح تحقيق اداري مع وزير المالية بشأن صرف مخصصات الدرجات الخاصة .

وقالت عضو اللجنة عالية نصيف " النزاهة النيابية خاطبت هيئة النزاهة بضرورة تفعيل فتح التحقيق الاداري مع وزير المالية رافع العيساوي حول تأخر تنفيذ الوزارة للكتب الصادرة من لجنة النزاهة النيابية في ما يتعلق بصرف الوزارة لرواتب ومخصصات أصحاب الدرجات الخاصة ".

وأضافت ان " لجنة النزاهة في مجلس النواب سبق ان خاطبت وزارة المالية بهذا الجانب لكن الأخيرة قالت بأن الأمر لا يتعلق بها وانما بالأمانة العامة لمجلس الوزراء ونحن في النزاهة رأينا ان هذا الإجراء خاطئ وطالبنا في اللجنة بفتح تحقيق اداري مع وزير المالية ".

وأشارت نصيف الى ان " لجنة النزاهة ستناقش خلال الأيام المقبلة طلب النائب عن القائمة العراقية احمد عبد الله الجبوري استجواب رئيس هيئة الحج والعمرة محمد تقي المولى ودراسة ما هي الملفات التي أستند عليها النائب الجبوري للاستجواب ".

وتابعت عضوة لجنة النزاهة النيابية أبرز ما ستبحثه اللجنة من ملفات في الايام المقبلة قائلة ان " لجنة النزاهة تعتزم متابعة ملف العقود في وزارة الدفاع وتشكيل لجنة حول هدر المال العام في رئاستي الجمهورية ومجلس النواب فضلا عن مفاتحتها وزارة التخطيط بكتاب رسمي حول ما نفذته مجالس المحافظات من الخطة الاستثمارية لمعرفة المحافظات المقصّرة في هذا الجانب " لافتة الى ان " التحقيقات مازالت جارية في ملف عقارات الدولة وما يتعلق به من الفساد الإداري والمالي ".

وعزت نصيف أبرز أسباب تفشي الفساد الإداري والمالي في عدد من مؤسسات الدولة الى المحاباة والصفقات السياسية بين الكتل حسب قولها .

ولم يشرع مجلس النواب بالمصادقة على الدرجات الخاصة لغاية الآن بسبب الخلافات السياسية بين زعيمي ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية حيث إن الاخير يؤكد أنها "مفتعلة" من رئيس الوزراء نوري المالكي للإبقاء على سيطرته في التعيين والإقصاء بعيدا عن رقابة مجلس النواب.

يذكر أن الدستور ينص على مصادقة مجلس النواب على تعيين الدرجات الخاصة والتي تشمل وكلاء الوزارات وقادة الفرق العسكرية والمدراء العامين في مؤسسات الدولة ليكون صاحب الدرجة الخاصة منتخباً من قبل ممثلي الشعب في مجلس النواب .

وتعاني البلاد من حالات فساد مالي واداري كبيرة بمختلف اجهزة الدولة كما يحتل العراق في تقارير دولية عن الفساد المالي والاداري مراتب متقدمة بحجم الفساد على الصعيد العالمي فضلاً عن معاناة معظم محافظات العراق من سوء الخدمات والمشاريع الحكومية التي يعزوها مراقبون الى تداخل الصلاحيات القانونية بين المؤسسات الحكومية والبيروقراطية الإدارية والفساد الإداري والمالي فضلا عن ضعف التخطيط في تنفيذ تلك المشاريع التنموية والخدمية.

وفي سياق متصل، صرح عضو لجنة النزاهة النيابية عمار الشبلي ان اللجنة حثت مجلس القضاء الاعلى على الاسراع في فتح قضايا الفساد المالي والاداري وحسمها .

وقال الشبلي (لوكالة كل العراق) امس إن " لجنة النزاهة تحركت صوب مجلس القضاء الاعلى لحثه على الاسراع في فتح ملفات الفساد واصدار الاحكام القضائية بحق المتورطين في تلك الملفات ".

وأضاف إن " هناك تلكوءاً في عمل الاجهزة القضائية تجاه ملفات الفساد وعزا المسؤولون في السلطة القضائية هذا التلكؤ الى عدم تزويد هيئة النزاهة بالأدلة والوثائق الخاصة بملفات الفساد".

واردف قائلا: ان " هيئة النزاهة كانت بالفعل تتلكأ في تزويد مجلس القضاء الاعلى بالادلة والوثائق ولكن بعد تحرك لجنة النزاهة النيابية عليها بدأت أكثر نشاطاً في التزويد بالوثائق ".

مبنى وزارة الداخلية

لا علاقة للانسحاب بإعدام أزلام صدام.. والعدل: تنفيذها بحاجة الى تصديق

بغداد / المدى

أكدت وزارة العدل العراقية، الخميس، أن تنفيذ أحكام الإعدام بحق رموز النظام السابق غير مرتبط بانسحاب القوات الأميركية من البلاد او قرار سياسي، مشيرة إلى تنفيذ تلك الأحكام متوقف على صدور مراسيم جمهورية بحقهم، فيما نفت الأنباء التي تحدثت عن نيتها تنفيذ حكم الإعدام بنائب رئيس الوزراء في النظام السابق طارق عزيز مطلع العام المقبل.

وقال المتحدث باسم الوزارة حيدر السعدي في بيان صدر، امس، وتلقت (المدى) ، نسخة منه: إن "تنفيذ أحكام الإعدام بحق المدانين بالجرائم المرتكبة ضد الشعب العراقي غير مرتبط بانسحاب القوات الاميركية من البلاد بقدر ما هو مرتبط بصدور مراسيم جمهورية بحق المدانين"، مؤكدا أن "تنفيذ أحكام الإعدام غير مرتبط بقرار سياسي أو توصية من أية جهة".

ونفى السعدي "الانباء التي تحدثت عن نية الوزارة تنفيذ حكم الإعدام بنائب رئيس الوزراء في النظام السابق طارق عزيز مطلع العام المقبل ٢٠١٢، مع انسحاب آخر القوات الاميركية من العراق"، مشيرا إلى أن " الوزارة ستنفذ حكم الإعدام بحق طارق عزيز وأزلام النظام السابق حال مصادقة رئاسة الجمهورية على إحكامهم القضائية".

وتابع السعدي أن وزارة العدل "تنفذ أحكام الإعدام بحق المدانين حال اكتسابها الدرجة القطعية وصدور مراسيم جمهورية تصادق على تنفيذ الإعدام".

وكان مستشار رئيس الوزراء نوري المالكي سعد المطلبي قال في وقت سابق إن تنفيذ حكم الإعدام بطارق عزيز (٧٥) عاما، سينفذ بعد الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من العراق نهاية الشهر الحالي.

وحُكم على طارق عزيز بأحكام عدة أقصاها الإعدام شنقاً حتى الموت إثر إدانته في قضية تصفية الأحزاب الدينية و ١٥ سنة إثر إدانته للمرة الأولى في آذار ٢٠٠٩ بارتكاب "جرائم ضد الإنسانية" في قضية إعدام ٤٢ تاجراً في بغداد في عام ١٩٩٢ بتهمة التلاعب بأسعار المواد الغذائية.

فيما أصدرت المحكمة الجنائية العليا في العراق، في الثالث من أيار الماضي، حكماً بالسجن المؤبد على نائب رئيس الوزراء في النظام السابق طارق عزيز وسفيان حامد، و١٧ عاماً على وزير الثقافة والإعلام حامد يوسف حمادي في قضية تصفية البارزانيين.

يذكر ان صحيفة نيويورك تايمز قد نقلت نفي الحكومة العراقية ما ذكره أحد التقارير من أنها تخطط لتنفيذ إعدام طارق عزيز ، الذراع الأيمن لصدام حسين ، بعد انسحاب القوات الأميركية نهاية العام الحالي، وحسب الصحيفة فإن موضوع إعدام طارق عزيز سيكون موضع خلاف و جدل و قد يساعد في تصعيد التوترات السياسية و الطائفية وسط ما أسماه النقاد بالحملة الحماسية التي يقوم بها رئيس الوزراء نوري المالكي لردع من بقي من عناصر البعث الصدامي ، إلا أن الناطق باسم المالكي، علي الدباغ ، اخبر فوكس نيوز بعدم وجود قرار لتنفيذ حكم الإعدام بحق طارق عزيز بسبب عدم التوافق بين مجلس رئاسة الجمهورية – الذي يوقع مذكرات الإعدام – و بين مجلس الوزراء ، يقول الدباغ " لم يتم توقيع مذكرة الإعدام بسبب عدم موافقة مجلس الرئاسة على بعض الاتهامات الموجهة ضد طارق عزيز، و لا يمكن تنفيذ الإعدام حتى يتم التوصل إلى حل بشأن هذه الملابسات القانونية.

الجيش يتسلم أكبر قاعدة عسكرية في البلاد

بغداد / المدى

اعلن ممثل رئيس الوزراء في تسلم القواعد الاميركية حسين الاسدي ان القوات الاميركية سلمت الجيش العراقي امس قاعدة الاسد الجوية في الانبار.

وقال الاسدي: تسلمنا قاعدة الاسد الجوية في محافظة الانبار التي تعد من اكبر القواعد في العراق واهمها لوقوعها في تماس مع الحدود الاردنية والسعودية.

واضاف ان قاعدة الاسد سلمت الى قوة برية في الجيش، على ان تدار من قبل القوة الجوية العراقية.

وذكر انه «مع تسلم هذه القاعدة، يصبح مجموع ما تسلمناه ٥٠١ من القواعد، ويتبقى اربع قواعد في الحلة والديوانية ومقر صغير في البصرة وقاعدة مهمة في الناصرية هي قاعدة الامام علي الجوية».

وقد اقيم احتفال بالمناسبة شهده عدد من قادة القوات العراقية والامريكية وكبار المسؤولين في المحافظة.

ومن جهته، قال محافظ الديوانية سالم حسين علوان ان «قطعات الجيش الاميركي المتواجدة في قاعدة ايكو بدأت بشكل فعلي سحب قطعاتها وآلياتها من المعسكر بشكل تدريجي.

وتابع ان القوات الاميركية ابلغت المحافظة ان عمليات الانسحاب من المعسكر ستنتهي قبل ٢٥ كانون الاول على ان يتم تسليم المعسكر الى قيادة الفرقة الثامنة من الجيش العراقي.

وكانت لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب العراقي، قد اعلنت الثلاثاء الماضي، عن ان الحكومة العراقية ابلغتها بان عملية الانسحاب الكامل للقوات الاميركية ستكتمل في ٢٠ من الشهر الحالي.

وقال نائب رئيس اللجنة اسكندر وتوت لوكالة كردستان للأنباء أن "القوات الاميركية المتبقية التي يبلغ عددها ١٠ آلاف جندي ستنسحب نهائياً من العراق نهائيا في الـ٢٠ من كانون الاول الحالي".

وأوضح ان قوات الامن العراقية "لديها القدرة على مسك زمام الامن بعد خروج القوات الامريكية في حال عمدت على تغيير خططها الامنية وتفعيل الدور الاستخباري لمتابعة الجماعات الارهابية".

واشار الى أن "العمليات العسكرية لا بدّ ان تتغير وتتحول الى عمليات استباقية تستهدف المجاميع الارهابية وتفكك قوتها ".

وكان الرئيس الاميركي باراك اوباما قد اعلن من البيت الابيض سحب قوات بلاده من العراق نهاية العام الحالي، وقال في تصريحات ادلى بها في مؤتمر صحفي بانه اتفق مع رئيس الوزراء نوري المالكي ان الانسحاب هو الحل الافضل للبلدين.

ووقع العراق والولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال الى الشراكة الستراتيجية مع جمهورية العراق في مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى اتفاقية الإطار الستراتيجي وتقليص عدد فرق إعادة الإعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

وتنص الاتفاقية على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام الحالي ٢٠١١، فيما كانت قوات الولايات المتحدة المقاتلة قد انسحبت من المدن والقرى والقصبات العراقية بموجب الاتفاقية في نهاية حزيران/يونيو عام ٢٠٠٩.